العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٣- ١٩٨٠

د. حنا عزو بهنان
أستاذ مساعد/ رئيس قسم الدراسات التاريخية والثقافية
مركز الدراسات الإقليمية-جامعة الموصل

المستخلص

توضح هذه الدراسة طبيعة العلاقات التركية – السوفيتية خلال السنوات (١٩٥٣- ١٩٨٠)، حيث تبنى الاتحاد السوفيتي سياسة جديدة تجاه تركيا بعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٣ فحواها تخليه عن مطامعه السابقة في تركيا وتطبيع علاقاته معها ، بعد أن أدرك مدى الخطر الذي سيلحق به جراء التزامات تركيا بحلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) ٠وفعلا شهدت العقود اللاحقة تحسنا في العلاقات بين الدولتين سواء السياسية منها أو الاقتصادية بعد أن انتهجت تركيا أيضا سياسة خارجية جديدة متعددة الجوانب.

تمهيد

اتسمت العلاقات بين الدولتين منذ وقت مبكر بطابع التوتر والعداء. إذ كان الموقع الجغرافي لروسيا القيصرية لا يسمح لها بحرّية الاتصال مع جهات العالم الأخرى بسبب وقوعها على المحيط المنجمد الشمالي والمحيط الهادي وبحر البلطيق التي تتعرض الحياة فيها إلى الانجماد لمعظم أيام السنة وكان هذا عاملا مهما في دفع الروس للتوجه جنوبا بهدف السيطرة على المضايق والبحار التركية، فضلا عن مناطق أخرى في آسيا الصغرى والتي تشكل معاً حلقة الوصل بين

دول البلقان والشرق الأوسط للوصول بحرّية إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي[١].وترتب على تلك السياسة قيام سلسلة من الحروب بين الطرفين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حقق خلالها الروس مكاسب إقليمية على حساب الأتراك العثمانيين [٢].

وعلى أية حال فان تحولاً جذرياً طرأ على السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية بعد قيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، وقيام الحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال [اتاتورك] في الأناضول عام ١٩١٩، حيث وضع كل من لينين ومصطفى كمال حجر الأساس لعلاقات حسن الجوار بين الدولتين عن طريق التوصل الى معاهدة صداقة وتعاون سوفيتية – تركية في ١٦ آذار ١٩٢١ التي غدت الأساس في العلاقات الودية بين الطرفين حتى قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ [٣].

ففي آذار من السنة نفسها رفض الاتحاد السوفيتي تجديد معاهدة الحياد وعدم الاعتداء التركية – السوفيتية لسنة ١٩٢٥– التي جددت سنة ١٩٣٥– بحجة أن الظروف الدولية قد تغيرت جذرياً، خاصة عندما لاح النصر في لينينغراد للقوات السوفيتية وتمكنت من دحر الألمان سنة ١٩٤١ وان الحاجة تدعو إلى عقد معاهدة جديدة تنسجم بنودها مع تطورات الأوضاع الدولية التي يجب التفاوض بشأنها[٤]. والجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي منذ حزيران ١٩٤٥ كان يصر على ثلاثة شروط لتجديد تلك المعاهدة التي تتضمن إعادة ولايتي قارص وأردهان إليه، ومنحه قواعد عسكرية في مضيقي البوسفور والدردنيل، وتعديل ميثاق مونترو Montreux سنة ١٩٣٦ بشأن المضايق. وكان يهدف من وراء ذلك جعل المنطقة الواقعة خلف حدوده الجنوبية منطقة نفوذ سوفيتية [٥].

استمر ضغط الإتحاد السوفيتي طوال سنة ١٩٤٦، ولا سيما فيما يتعلق بتعديل ميثاق مونترو، حيث أكد على إخضاع تلك المضايق لسيطرة جميع الدول المطلة على البحر الأسود وليس بقاء الأمر حصرا بالسيطرة التركية. وتنظيم الدفاع عنها من جانب تركيا والاتحاد السوفيتي. [٦]

وفي أوائل آذار ١٩٤٧ تأزمت العلاقات بين الدولتين أكثر فأكثر، وباتت تركيا تخشى التعرض المسلح من قبل الاتحاد السوفيتي لأنها لم تكن في وضع يجعلها الامتناع عن الاستجابة لتلك المطالب بدون مساعدة خارجية، مما دفعها الى الاستفادة من المشروع الذي أقترحه الرئيس الأمريكي ترومان Truman في الشهر نفسه عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان. وبذلك أصبحت تركيا أقرب إلى التحالف مع الغرب، حيث انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فيما بعد) سنة ١٩٤٩ والمجلس الأوربي سنة ١٩٥٠ [٧]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل اشتدت معاداة السوفيت داخل تركيا عن طريق ملاحقة الشيوعيين الأتراك من جهة، وإصدار بيان رسمي في ٢٧ نيسان ١٩٥٠ أعلنت فيه الحكومة أن تركيا رفضت رفضا قاطعا المطالب السوفيتية في السيطرة المشتركة على المضايق[٨]. وأقامت علاقات وثيقة جدا مع الولايات المتحدة حيث أصبحت عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي NATOعام ١٩٥٢ بسبب التطابق الكبير بين المصالح الأمنية التركية والأمريكية، إذ كان يجمعها هدف مشترك يتمثل بردع التهديد السوفيتي وسياسات الاحتواء التي يهدف إليها التوسع السوفيتي [٩].

تطور العلاقات السياسية التركية – السوفيتية (١٩٥٣ – ١٩٨٠)

على أثر توجه تركيا نحو الغرب وارتباطها بحلف عسكري مع الكتلة الغربية والذي بموجبه أضحت قاعدة عسكرية غربية تهدد أمن الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر من جهة ووفاة ستالين في ٥ آذار ١٩٥٣ من جهة أخرى، انتهج الاتحاد السوفيتي سياسة جديدة مع تركيا مناقضة لسياسة ستالين التوسعية. ففي ٣٠ أيار من السنة نفسها قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة إلى السفير التركي بموسكو فحواها تخلي السوفيت عن مطالبهم الإقليمية السابقة إزاء تركيا، وإنه من الممكن ضمان أمن الاتحاد السوفيتي من الخطر الناجم عن المضايق من خلال عقد أتفاق مع تركيا يرضي الطرفين(١٠). إلا إن الحكومة التركية لم تكن مطمئنة مما ورد في تلك المذكرة لأنها على حد قولها لا تنطوي على سياسة حقيقية. وفسرت تركيا ذلك المسعى بأنه يهدف إلى فك عرى الرابطة بين تركيا ودول حلف البلقان من جهة وبينها وبين دول حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى(١١).واكتفت تلك الحكومة بالرد بشأن أمن الاتحاد السوفيتي بأن مسألة المضايق ينظمها ميثاق مونترو Montreux(١٢).

ومهما يكن من آمر فأنه على الرغم من استعداد السوفيت للتخلي عن سياستهم السابقة وإعادة علاقاتهم الطبيعية مع الأتراك، فقد بقيت الحكومة التركية مخلصة لارتباطاتها مع الكتلة الغربية (بدليل أنها ألقت القبض على ١٣١ شخصا سنة ١٩٥٤ قاموا بتنظيم أنفسهم لمحاولتهم إحياء الحزب الشيوعي التركي) (١٣). ولدورها النشط في الدعوة إلى حلف بغداد الموقع سنة ١٩٥٥ بين تركيا وباكستان وإيران والعراق (١٤)، الذي أرتبط بما سمي بـ ((إستراتيجية الحزام الشمالي))، حيث عدت الدول الغربية تلك الإستراتيجية بأنها صمام الأمان بوجه تغلغل النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط(١٥). وعبرت صحيفة (البرافدا) السوفيتية في عددها الصادر في ٧ شباط ١٩٥٦ عن استيائها الشديد من جراء السياسة التركية

بقولها: ((أنه ليكاد يكون من غير المعقول أن تمضي تركيا في ربط مصيرها بالسياسات المفلسة التي تهدف الى زيادة حدة التوتر الدولي، والحرب الباردة)) [١٦]. وعلى الرغم من رفض تركيا لتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فان الأخير واصل جهوده لتحقيق الهدف المنشود، واحتفاء بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لمعاهدة الصداقة التركية – السوفيتية لعام ١٩٢١ ناشدت صحيفة (ازفستا) السوفيتية في عددها الصادر في ١٦ آذار ١٩٥٦ الحكومتين السوفيتية والتركية بالعودة بعلاقاتهما إبان حكم مصطفى كمال [اتاتورك] ١٩٢٣–١٩٣٨ وعصمت اينونو (١٩٣٨–١٩٥٠) واعترفت بأن النفور اللاحق كانت مسؤوليته تقع على الطرفين. كما أكدت على أهمية التواصل الجديد لتعزيز السلام في الشرق الأوسط والأدنى[١٧]. بيد أن تلك المبادرات والمناشدات السوفيتية بشأن التقارب التركي–السوفيتي طوال حكم عدنان مندريس (١٩٥٠–١٩٦٠) لم تلق أذنا صاغية من جانب تركيا، بدليل أن الأخيرة بقيت مخلصة لارتباطاتها الأطلسية والترتيبات الدفاعية الغربية من خلال موافقتها سنة ١٩٥٧ على السماح بوجود قذائف صاروخية نووية في أراضيها [١٨]. ونقل مقر حلف بغداد إلى أنقرة في تموز ١٩٥٨ اثر انهيار النظام الملكي في العراق الذي غير اسمه الى حلف السنتو (CENTO) في آب ١٩٥٩. فضلا عن عقد تركيا مع الولايات المتحدة إتفاق ثنائي في آذار ١٩٥٩ الخاص بالمساعدات العسكرية وسماح الأولى بافتتاح قواعد عسكرية أمريكية في أراضيها في السنة نفسها[١٩].

لم تشهد العلاقات التركية–السوفيتية تقاربا بعد الانقلاب الذي أطاح بحكومة عدنان مندريس في ٢٧ آيار ١٩٦٠ في بادئ الأمر، بسبب المناورات البحرية التركية–الأمريكية في البحر الأسود في أيلول من السنة نفسها. فضلا عن سماح تركيا بإنشاء قواعد ومنصات صواريخ أمريكية في أراضيها في شباط

١٩٦١، مما أدى بالتالي الى غضب السوفيت وتقديم احتجاجاتهم إلى الحكومة التركية الجديدة على تلك الخطوات [٢٠]. الا أن التطورات اللاحقة شهدت تطبيقا في العلاقات بين الدولتين، منها أن الدستور التركي الجديد الذي أعتمده الأنقلابيون في أيار ١٩٦١ أعترف ولأول مرة في تاريخ تركيا بالحركات اليسارية[٢١]. وعلى أثر أنتهاج الاتحاد السوفيتي سياسة التعايش السلمي بين المعسكرين الشرقي والغربي التي أعلنها نيكيتا خروشوف عام ١٩٥٦ شهدت انفراجا في العلاقات التركية–السوفيتية، منها سحب الرئيس الأمريكي جون كندي عددا من الصواريخ الأمريكية (جوبيتر) من الأراضي التركية أثر أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الأول ١٩٦٢ بدون أخذ بنظر الاعتبار المشاعر التركية في انعدام الأمن، مما أدى إلى تغذية مخاوف تركيا المزمنة بأنها تصبح كبش فداء في صفقة تعقد بين القوى العظمى[٢٢] وجراء ذلك شرعت الحكومة التركية بتغيير في لهجة سياستها الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي، فاتجهت نحو المزيد من الاستقلال عن الويلات المتحدة. وقد ثبت لدى تركيا أن الولايات المتحدة تضع مصالحها الأمنية فوق أي اعتبار آخر، والى تطبيع علاقاتها مع السوفيت والانتقال بتركيا إلى عهد جديد في السياسة الخارجية [٢٣]. وظهر ذلك بشكل جلي عام ١٩٦٤ من خلال الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة بشأن الأزمة القبرصية الأولى (١٩٦٣–١٩٦٤)، إذ حذر الرئيس الأمريكي جونسون من خلال الرسالة التي وجهها إلى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا في ٥ حزيران ١٩٦٤ عواقب التدخل العسكري التركي في جزيرة قبرص والذي سيؤدي إلى وقوع حرب بين تركيا واليونان. وأنه في حالة تدخل الاتحاد السوفيتي في تلك الأزمة فان الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لن تكون ملزمة في الدفاع عن تركيا. وان الولايات المتحدة سوف لن توافق على استخدام تركيا أية مساعدة عسكرية

أمريكية للتدخل في تلك الجزيرة في ظل تلك الظروف [٢٤]. وقوبلت تلك الرسالة ببالغ الحيرة والقلق ليست في الأوساط اليسارية فحسب بل من الرأي العام التركي والحكومة التركية[٢٥].

إستغل الاتحاد السوفيتي فرصة تأزم العلاقات التركية–الأمريكية بشأن الأزمة القبرصية، حيث دعا أندريه كروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي إلى تسوية تختار فيها القوميتان التركية واليونانية في قبرص خيار الاتحاد الفيدرالي، مما أدى ذلك إلى احتجاج الحكومتين القبرصية واليونانية، لكنه في الوقت نفسه لقيت تلك الدعوة ترحيبا من لدن الأتراك لأنها حسب وجهة نظرهم تعزز موقفهم على اعتبار إن الاتحاد السوفيتي أقر رسميا بالحقوق المشروعة للقبارصة الأتراك في قبرص[٢٦].

وعلى الرغم من توجه تركيا نحو تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، لكنها حافظت في الوقع نفسه على التزاماتها الدفاعية مع حلف شمال الأطلسي، محاولة أعادة النظر في سياستها الخارجية المؤيدة للغرب وشرعت تتبع سياسة خارجية متعددة المنافذ، حيث نجحت تلك السياسة في أن تجعل من التقارب مع الاتحاد السوفيتي مصدر قوة سياسية لتركيا لتعزيز أمنها[٢٧]. والحصول على مصادر جديدة للمساعدات الاقتصادية [٢٨]. ومن مظاهر ذلك التقارب الزيارات المتبادلة بين كبار مسئولي الدولتين منذ أواسط الستينات بهدف تحطيم حواجز الشك وتهيئة المناخ الملائم لتنمية العلاقات بينهما. ففي تشرين الأول ١٩٦٤ قام فريدون جمال أركن وزير خارجية تركيا بأول زيارة لموسكو منذ عام ١٩٣٩.

وأتفق الجانبان بعد انتهاء تلك المباحثات على تعزيز علاقات حسن الجوار على أساس الاحترام المتبادل لمبادئ الاستقلال والسلامة الإقليمية والمساواة في الحقوق. وصرح أركن بعد عودته من تلك الزيارة ما يأتي: ((إن

عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لا يمكن أن تكون عقبة أمام انفراج العلاقات بيت تركيا والاتحاد السوفيتي))[٢٩]. وفي أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس السوفيتي بودغورني لتركيا في كانون الثاني ١٩٦٥ أستنكر مطالب ستالين في الأراضي التركية والحصول على موطئ قدم في المضايق وأكد على أنها كانت مطالبة غير صحيحة[٣٠].

وفي ٩ آب من السنة نفسها قام أوركوبلو الذي خلف عصمت اينونو بزيارة لموسكو وأجتمع مع كوسيجين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي. وأكد الطرفان على الألتزام الكامل بمبادئ الأمم المتحدة ودعم الجهود الرامية نحو نزع السلاح وحق الشعوب في تقرير مصيرها والمساهمة في حل مشاكل الأمن الأوربي، والالتزام بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية القبرصية[٣١]. وتلت تلك الزيارة قيام كوسيجين في كانون الأول ١٩٦٦بزيارة رسمية لتركيا[٣٢]. ومما ساهم في زيادة التقارب بين الدولتين الانقلاب العسكري في اليونان في نيسان ١٩٦٧، اذ لم يؤيد ذلك الأنقلاب من قبل السوفيت نتيجة قيام قادة الانقلاب بملاحقة وإخماد الحركات اليسارية في الداخل من جهة والتقرب من الولايات المتحدة من جهة اخرى. وعلى اثر ذلك رفض الاتحاد السوفيتي بشدة سياسة الإينوسيس (Enosis) أي ضم قبرص الى يونان– التي أعلنها النظام العسكري في اليونان والتقرب من الأتراك حيث بدأت المحادثات الرسمية بينهما ابتداء من حزيران ١٩٦٨ [٣٣]، من خلال الزيارة التي قام بها جودت صوناي(١٩٦٦–١٩٧٣) الرئيس التركي للاتحاد السوفيتي ولقائه بنظيره السوفيتي بريجنيف في تشرين الثاني ١٩٦٩.

وعلقت جريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في ٢٨ من الشهر نفسه على تلك الزيارة بقولها:((أن هذه الزيارة أدت إلى كسر حدة عدم الثقة التي كانت متفشية في القادة الأتراك حيال الإتحاد السوفيتي، فقد اكدت الأجتماعات

المشتركة بين صوناي وبريجينيف تصميم الإتحاد السوفيتي على تحسين العلاقات مع تركيا. ان إبرام الاتفاقية الثقافية سوف يثبت بالدليل القاطع أن شك الأتراك في نوايا السوفيت في طريقه إلى الزوال))[٣٤].

إن الذي اسهم في توطيد العلاقات السياسية بين الدولتين اكثر فأكثر هو التوقيع على وثيقة تنص على مبادىء حسن الجوار في نيسان ١٩٧٢[٣٥]، إثر الزيارة التي قام بها بودغورني في الشهر نفسه لأنقرة وصرح هناك قائلاً:((أن الاتحاد السوفيتي يعلق أهمية كبرى على تطوير علاقاته مع جاره الجنوبي- تركيا-))[٣٦].

تعرضت العلاقات التركية- السوفيتية إلى نوع من الفتور في اعقاب التدخل العسكري التركي في قبرص واحتلال نصفها الشمالي في تموز ١٩٧٤، حيث دعى الأتحاد السوفيتي إلى انسحاب القوات الأجنبية من تلك الجزيرة والمحافظة على وحدة واستقلال أراضيها. كما اقترح في آب من السنة نفسها إرسال لجنة من الأمم المتحدة إلى قبرص على أن يكون الاتحاد السوفيتي عضواً فيها، والى عقد مؤتمر دولي لحل الازمة القبرصية. والجدير بالذكر أن الأتحاد السوفيتي لم يرم بثقله العسكري في تلك الازمة، اذ أن مثل هذا العمل من شأنه أن يبعث المخاوف اليونانية والتركية من الرعب القادم من الشمال وينفخ حياة جديدة في التحالف الغربي في وقت كان يهدف فيه إلى فك عرى ذلك التحالف شرقي البحر المتوسط لأبعاد الخطر عن حدوده الجنوبية[٣٧]. وأدى الموقف السوفيتي إلى ردود فعل قوية من جانب الاتراك على الصعيدين الرسمي والشعبي. وعلى الرغم من تبادل زيارات المسؤولين الكبار السوفيت والأتراك في السنة نفسها بهدف ايجاد تقارب بين الدولتين الا أن الاتحاد السوفيتي أصر على موقفه السابق

بشأن المسألة القبرصية والعمل على عدم تقسيم تلك الجزيرة إلى قسمين والذي يتعارض ذلك ومصلحة الاتحاد السوفيتي[٣٨].

أدت التطورات التي شهدتها السنوات اللاحقة الى تحقيق تقارب أكثر بين الدولتين تأتي في مقدمتها ظهور مفهوم الوفاق الدولي بين الكتلتين الشرقية والغربية، حيث فتح أمام الحكومة التركية افاقاً جديدة لتطوير علاقاتها مع الأتحاد السوفيتي.وإثر القرار الذي اتخذه الكونغرس الأمريكي في شباط ١٩٧٥ بفرض حظر على تصدير الأسلحة الأمريكية إلى تركيا، حيث لم يكن بوسع دولة مثل تركيا التي شعرت بثقل سنوات الحرب الباردة أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات وما توفره لها من فرص في هذا المجال [٣٩]. وأدى هذا القرار إلى ردود فعل قوية لدى مختلف الأوساط التركية، خاصة إذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أن الولايات المتحدة كانت الممول الرئيسي للسلاح لتركيا. لذا اعلنت الحكومة التركية في حزيران من السنة نفسها انها لا تعد نفسها مرتبطة بأية اتفاقيات او مواثيق عسكرية مع الولايات المتحدة. كما أعلنت في تموز إغلاق كافة القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ووضعها تحت تصرف القوات المسلحة التركية[٤٠].

وجاء التوقيع على القرار النهائي لمؤتمر هلسنكي في ٣١ تموز من السنة نفسها بين تركيا والكتلة الشرقية عن طريق العلاقات الثنائية. وضمن اطار هذا المعنى صرح بولند اجويد رئيس وزراء تركيا قائلاً:((أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يجب ألا تؤدي إلى عزلها عن الدول المجاورة لها في المنطقة.. كما يجب إحداث توازن ما بين التحالف مع الغرب وإقامة التعاون المشترك بحلف شمال الأطلسي، بالاضافة إلى ذلك انه ليس من الضروري ربط الامن القومي التركي بالحلف المذكور))[٤١]. وسماح الحكومة التركية بمرور حاملة الطائرات السوفيتية كييف Kiev عبر المضايق عام ١٩٧٦ متجاهلة بذلك

الأحتجاج الذي أبداه حلف شمال الأطلسي الذي عدّ ذلك المرور خرقاً لبنود معاهدة مونترو. وأراد المسؤولون الأتراك من ذلك الاجراء تأكيد السيادة التركية على المضايق في وقت شهد توتر العلاقات بين تركيا وحلفائها الغربيين، ليسهما إلى حد بعيد في تطور العلاقات بين الدولتين(٤٢).

حاول بولند اجويد منذ تسنمه منصب رئيس الوزراء عام ١٩٧٨ الأستفادة من ظروف الوفاق الدولي في ميدان السياسة الخارجية، حيث قام في حزيران من السنة نفسها بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي التي تمخض عنها توقيع الوثيقة السياسة "Political Document" التي استندت إلى القرار النهائي لمؤتمر هلسنكي، حيث اكدت على احياء علاقات حسن الجوار والصداقة والثقة المتبادلة التي أرساها كل من لينين واتاتورك(٤٣). كما تطرقت إلى عدة مواضيع اخرى، منها احترام السيادة وطريقة الحياة والنظام الأجتماعي ووحدة الأراضي. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأمن المتبادل. وامتناع كل منهما من اللجوء إلى تهديد أو استخدام القوة. وعدم استخدام اراضيها مكاناً للعدوان وغيرها(٤٤).

شهدت المدة التي اعقبت التوقيع على الوثيقة السياسة وقبيل قيام الأنقلاب العسكري في تركيا في ١٢ ايلول ١٩٨٠ عدة تطورات خارجية وداخلية انعكست على العلاقات التركية- السوفيتية، منها رفع قرار الحظر على تصدير الأسلحة الامريكية إلى تركيا في ايلول ١٩٧٨. وتدخل الأتحاد السوفيتي في افغانستان في ١٩٧٩. فضلاً عن وصول حزب العدالة إلى السلطة بزعامة سليمان دمريل نهاية السنة نفسها، حيث انتهج سياسة مخالفة لسياسة سلفه بولند أجويد والمتمثلة بألتزامه بعلاقات اكثر تحالفاً مع الغرب(٤٥). والدليل على ذلك اتفاق التعاون التركي – الأمريكي الذي وقع بينهما في مجال الدفاع المشترك في كانون الثاني ١٩٨٠.واستناد إلى ذلك الأتفاق ستبلغ المساعدات العسكرية

والأقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا خلال السنة نفسها ٤٥٠ مليون دولار، مقابل ذلك ستسمح تركيا بنشر ٣٠ مشروعاً وقاعدة امريكية في الأراضي التركية، حيث تمثل بحد ذاتها وحدة متكاملة من اجهزة الاستطلاع الألكترونية ومستودعات الذخائر النووية ووسائل التنقل التي تصوب بصورة خاصة نحو الاتحاد السوفيتي. وكذلك مراكز مختلفة الأشكال ومن ضمنها المتعلقة بسفن الأسطول السادس الأمريكي المرابط في البحر الابيض المتوسط من جهة[٤٦]. ونشاط الحركات اليسارية المتطرفة فيها، حيث ادعت تركيا أن للسوفيت ضلع فيها[٤٧]. ومن بين تلك الأحزاب، حزب العمل وحزب العمل الأشتراكي، حيث أدانا تلك الأتفاقية مع غيرها من الأتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة مؤكدين في تصريحاتهما أن تلك القواعد تمثل تهديد لأمن واستقلال تركيا وشعوب دول الشرق الأوسط والأدنى ومنطقة البحر المتوسط والبحر الاسود[٤٨].

اسهمت جميع تلك التطورات إلى حد كبير في فتور العلاقات السياسة بين تركيا والأتحاد السوفيتي خلال تلك المدة، مما حدا بوزير خارجية تركيا في تموز ١٩٨٠ إلى القول:((إذا كان هناك دليل على التدخل السوفيتي في سياسة تركيا الداخلية، فإن العلاقات التركية – السوفيتي سوف تتضرر))[٤٩].

تطور العلاقات الأقتصادية التركية – السوفيتية (١٩٥٣– ١٩٨٠)

على الرغم من السياسة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين والمتمثلة بأزالة الخلافات مع تركيا والتقرب منها بهدف تقوية علاقاته معها ومن ضمنها العلاقات التجارية والأقتصادية وتقديم القروض السخية لها بأقل الفوائد واغتنامه فرصة الأوضاع الأقتصادية في تركيا. وتردد الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة في تلبية طلبات تركيا المتكررة لتقديم القروض لها، فعلى سبيل المثال

رفض الكونغرس الامريكي في حزيران ١٩٥٥ تقديم قرض لها قيمته ٣٠٠ مليون دولار، الا أن سياسة تركيا حتى ذلك التاريخ كانت تتصف بالحذر والتحفظ، ذلك لأن الحكومة التركية كانت تفسر ذلك التغير في السياسة الخارجية السوفيتية بأنه تكتيكي، وخوفاً من أن يضر تقاربها من الاتحاد السوفيتي بعلاقاتها مع حلفائها الغربيين، وخاصة الولايات المتحدة التي قدمت لها الكثير من المساعدات العسكرية والمالية السخية خلال الحقبة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية(٥٠).

شرع الاتحاد السوفيتي يجدد بين الحين والاخر رغبته في تحسين علاقاته الأقتصادية مع تركيا. ولما كانت الحالة الأقتصادية والمالية في تركيا تسوء يوما بعد آخر، والصعوبات التي تلاقيها في التبادل التجاري مع دول اتحاد أوربا، بسبب حاجتها الماسة إلى العملات الأجنبية وافتقارها إلى مواد انتاجية واستهلاكية مستوردة لأنعاش اقتصادياتها. فضلا عن أن الميزان التجاري التركي مع الأتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ليس بصالحها. لذا فإنها اخذت في الاونة الاخيرة تميل إلى النظر في الاستفادة من القروض السوفيتية ولكن بتحفظ شديد أيضاً كي لا يفسر موقفها بالسير في ركاب الأتحاد السوفيتي. ولهذا السبب تجنبت الدخول بصورة رسمية مباشرة للتفاوض مع تلك الدول، ولكنها من جهة اخرى أبدت تأييدها غير المعلن للمؤسسات التركية لدراسة تلك العروض والاستفادة منها. ففي حزيران ١٩٥٧ زار وفد بنك العمل التركي Is Turk Bankasi (٥١) الاتحاد السوفيتي واعلن بعد عودته أن الاتحاد السوفيتي أبدى رغبة شديدة في التعاون الاقتصادي مع تركيا وإنه عرض عليه قرضاً قيمته ٢٥ مليوناً دولار. وإن الوفد المذكور تباحث مع مؤسسة (تكنوك سبورت) السوفيتية على إقامة معمل للزجاج في تركيا بطاقة انتاجية تقدر ب ٧،٥ مليون متر مربع في السنة. ووقع الطرفان على بروتوكول مبدئي لإنشاء معمل الصودا الكاوية بسعة ٧٠ الف طن في

السنة. كما أعلن عن رغبة الاتحاد السوفيتي في الاشتراك بمعرض أزمير الدولي السادس والعشرين. وعبر الوفد السوفيتي الذي حضر ذلك المعرض من خلال مباحثاته مع وزير التجارة التركي عن رغبة دولته في توسيع نطاق التبادل التجاري مع تركيا واستعداد دولته ايضاً بتقديم قروض مالية بفوائد ضئيلة لتحقيق بعض المشاريع التي تعتزم تركيا القيام بها. والجدير بالذكر أن الوزير التركي رحب بتلك العروض الا أن الطرفين لم يرتبطا معاً بأي اتفاق معين.

وعلى الرغم من الترحيب الذي ابدته بعض الأوساط الأقتصادية والمالية التركية وكذلك بعض الصحف بتلك القروض الا أنها التزمت جانب الحذر والخوف من أن تكون هناك قيود سياسة تتبع تلك القروض. وأن تكون سبباً في تخوف الدول الغربية من السياسة التركية الجديدة، الا أن البعض الاخر منها رفضت تلك القروض كلياً مشيرة إلى أن الاتحاد السوفيتي لا يرغب في الحقيقة تقوية تركيا وإن انعاش اقتصاديات تركيا لايتأت إلا من حلفائها الغربيين، ولا سيما الولايات المتحدة مغتنمة هذه المناسبة لمطالبة الأخيرة بزيادة مساعداتها الاقتصادية إلى تركيا(٥٢).

يتضح مما تقدم أن الحكومة التركية لم تقف حجر عثرة أمام الاستفادة من العروض السوفيتية المقدمة لها ولكنها في الوقت نفسه لم ترغب في أن تكون نفسها الطرف الثاني بصورة مباشرة في مفاوضات رسمية مع الأتحاد السوفيتي، ولكنها من جهة اخرى كانت تخول المؤسسات شبه الرسمية في الدخول في المفاوضات وقبول العروض السوفيتية المقدمة لها على أن تلتزم جانب الحذر وأخذ موافقة الحكومة بذلك وان تتجنب التطبيل، نظراً للظروف السياسة الدولية في ذلك الوقت من جهة والأوضاع الداخلية في تركيا من جهة اخرى.

إن السياسة الخارجية التركية التي وضعت وفق مبدأ أحادية المنفذ في عهد حكومة عدنان مندريس لم تجلب لتركيا سوى المزيد من الأزمات الأقتصادية، لذلك فقد ظهرت في تركيا أصوات احتجاج على سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا فيما يتعلق بوقف تقديم القروض لها. وهذا ما أوضحه حميد أولومن Himmet Olomen النائب الديمقراطي التركي في المجلس الوطني التركي الكبير في اب ١٩٥٧ حيث صرح قائلاً:((انه إذا تعجز الولايات المتحدة عن تلبية حاجات تركيا فيما يتعلق بتصنيعها فعليها أن تبحث في مكان اخر))[٥٣]. كما أن ازدياد تدهور الحالة الاقتصادية في تركيا عام ١٩٦٠ بسبب العجز الذي بلغ ٥٠٠ مليون ليرة تركية، وأدت إلى عجز تراكمي بلغ ٢،١٤١ مليون ليرة تركية، وبلوغ مجموع المديونية الخارجية ٢١،١٩١ مليون ليرة تركية على الرغم من المساعدات الأقتصادية الامريكية التي بلغت ٩٠٠ مليون دولار ومساعداتها العسكرية التي بلغت ١،٦٥ مليون دولار التي قدمت لتركيا خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية[٥٤]. دفعت بعدنان مندريس إلى التغيير في سياسته الخارجية ورغبته في فتح صفحة جديدة مع الاتحاد السوفيتي من خلال الزيارة التي كان ينوي القيام بها إلى تلك الدولة في تموز ١٩٦٠،لكن الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومته في ٢٧ أيار من السنة نفسها حال دون تحقيق ذلك [٥٥].

طرأ بعض التحسن في العلاقات التركية- السوفيتية بعد هذا الأنقلاب. ففي السنة نفسها زار وفد تجاري تركي موسكو لأجراء مباحثات بشأن تبادل بعض السلع. وتم استكمال اكبر مصنع للزجاج في الشرق الأوسط في استنابول بفضل المساعدات السوفيتية في نهاية السنة نفسها. كما أبرم الطرفان اتفاقين يتعلقان بالسكك الحديدية والأتصالات البرقية في سنتي ١٩٦١و١٩٦٢[٥٦].

إن موقف الولايات المتحدة غير المساند لتركيا تجاه الصراع بين اليونان وتركيا بشأن قبرص ولدّ ردود فعل قوية على ذلك الموقف من جانب الأتراك، ونظراً لشعورهم بأن الولايات المتحدة تخلت عنهم، لذا فإنهم بحثوا عن منافذ جديدة للتعاون وأدركوا فشل السياسة الخارجية التركية التي وضعت وفق مبدأ احادية المنفذ في الخمسينات من القرن العشرين[٥٧].

وتماشياً مع سياسة التعايش السلمي التي اطلقها الأتحاد السوفيتي سنة١٩٥٦ والأنفراج الدولي بين الكتلتين الشرقية والغربية، خاصة بعد أزمة الصواريخ الكوبية، تطلعت الحكومة التركية الجديدة إلى تقوية علاقاتها بالاتحاد السوفيتي. ولاقت تلك الرغبة ترحيباً من قبل القادة السوفيت. وأثمرت تلك الجهود بالزيارات المتبادلة التي قام بها الطرفان التركي والسوفيتي وفي اعلى المستويات منذ سنة ١٩٦٤ التي تمخض عنها اتساع حجم التعاون في الميدان الاقتصادي بين الدولتين[٥٨]. ولعل ابرز الدلائل في هذا الخصوص موافقة الأتحاد السوفيتي في اذار ١٩٦٧ على تمويل ستة مشاريع صناعية رئيسة وهي: مصنع للحديد والصلب في الاسكندرونة، مصنع للأمنيوم في سيدي شهر Seydisehir، مصنع تكرير النفط قرب ازمير، مصنع حامض الكبريتيد في بانديرما Bandirma، خط الارسال في سيد عمر، ومصنع الرقائق الخشبية في ارتفين Artvin على أن تسدد تكاليفها بمنتجات زراعية تركية[٥٩]. وبموجب هذا الاتفاق تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم مساعدة مالية لتركيا قدرت ب ٣٥٠ مليون دولار. والجدير بالإشارة أن تلك المشاريع تم تنفيذها خلال السنوات ١٩٧٢- ١٩٧٥[٦٠]. كما تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين الدولتين سنة١٩٧٢ تعهد فيها الاتحاد السوفيتي على تقديم مساعدة مالية لتركيا بلغت ٢٨٨،٥ مليون دولار. وأخذ السوفيت على

عـاتقهم تقـديم المسـاعدات والتجهيـزات الفنيـة فيمـا يتعلـق بتوسـيع مصـنع الحديـد والصلب المذكور أعلاه[٦١].

وعلـى اثـر موقـف الاتحـاد السـوفيتي مـن الأزمـة القبرصـية الثانيـة ١٩٧٤ غيـر المؤيـد لعمليـة الإنـزال العسـكري التركـي فـي قبـرص والـذي أدى إلـى فتـور العلاقات بين الدولتين. وحاول الأتحاد السوفيتي من جانبه تخفيض وطأة موقفه بزيارات متعاقبة لمسؤوليه الكبار إلى تركيا سنة ١٩٧٦، واثمرت تلك الجهود في التقـارب بينهمـا. ورداً علـى تلـك الزيـارات قـام صـلاح الـدين كلـيج وزيـر الطاقـة والمعادن التركي بزيارة إلى موسكو في كانون الاول من السنة نفسها، وتمخض عنها توقيع اتفاقية اقتصادية جديدة بين الدولتين، وبموجبها تعهد السوفيت الإنفاق علـى عشـرين مشـروع فـي تركيـا والـذي سـيكلف انجازهـا مـا يقـارب ٣،٣ مليـار دولار[٦٢]. وشهدت السنة التالية تعاوناً اكثر في المجال الأقتصادي بين الدولتين فيما يتعلق بتقديم الاتحاد السوفيتي المزيد من المساعدات المالية لتركيا. ففي اذار ١٩٧٧ وقع وزير الخارجية التركي في موسكو على اتفاقية جديدة تحصل تركيا بموجبهـا علـى قـرض قـدره ١،٢٣٠ مليـار دولار. ومـن ناحيـة اخـرى اجـرى وفـد اقتصـادي سـوفيتي مـع المسـؤولين الاتـراك فـي نهايـة السـنة نفسـها مباحثـات بشـأن مساعدة سوفيتية جديدة تهدف إلى بناء مصانع تكرير النفط على ساحل البحـر الاسـود وإنشـاء محطـات توليـد الطاقـة الكهربائيـة فـي تركيـا، فضـلاً عـن مناقشـة موضوع إمداد تركيا بالطاقة الكهربائية السوفيتية[٦٣].

شـهد التعـاون الاقتصـادي بـين الـدولتين تطـورات كبيـرة فـي الحقبـة التـي اعقبـت وصـول حـزب الشـعب الجمهـوري برئاسـة بولنـد اجويـد إلـى السـلطة سـنة ١٩٧٨. اذ حاول ذلك الحزب تطبيق سياسة الوفاق الدولي، إثر الزيارة التي قام بها اجويد في حزيران ١٩٧٨ إلى موسكو، حيث تم خلاله التوقيع على الوثيقة

السياسية. وبموجبها تعهد السوفيت على تقديم المزيد من المساعدات إلى تركيا في المجالات الاقتصادية والفنية عن طريق بناء مشاريع ومحطات كهربائية خلال السنوات الثلاث القادمة. وأعقب ذلك التوقيع على بروتوكول اقتصادي وتجاري بينهما اثناء الزيارة التي قام بها حكمت جتين نائب رئيس الوزراء التركي إلى موسكو في تشرين الأول من السنة نفسها. وبموجبه تعهد السوفيت بتوسيع وإنشاء عدد من المشاريع في تركيا. والاتفاق فيما بينهما على التعاون في مجال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في تركيا[٦٤]. ويتضح حجم التعاون الاقتصادي بين الدولتين من خلال ازدياد حجم التبادل التجاري من ١٢ مليون دولار تقريباً سنة ١٩٥٦ [٦٥]، إلى ١٥ مليون دولار سنة ١٩٦٣[٦٦]، و ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٣.و ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٧٧ و ١٠٥ مليون دولار سنة ١٩٧٨[٦٧]. وقدم الأتحاد السوفيتي خلال عقد السبعينات إلى تركيا من القرض المالية ما يقارب ٨ مليار دولار و ١،٨ مليار دولار انفقت على بناء عدة مشاريع. كما صدر لتركيا ١،٢ مليار طن من النفط الخام[٦٨]. ويعزى تزايد حجم التبادل التجاري بين الدولتين وكثرة المساعدات الفنية والمالية التي قدمت من قبل الاتحاد السوفيتي إلى تركيا، رغبة الأول في إحداث خلل في الطرف الجنوبي الشرقي من حلف شمال الأطلسي عن طريق إبعاد تركيا قدر الأمكان عن الكتلة الغربية. وهذا ما حدث فعلاً، اذ قام بأستغلال علاقاته التجارية بالضغط على تركيا بهدف السماح له باستخدام التسهيلات البحرية في شرقي البحر المتوسط وتأمين موطئ قدم لبحريته في الأسكندرونة مدعياً بأن وجوده البحري هناك سيؤمن الجزء الشرقي من البحر المذكور. كما أن تركيا من جانبها استغلت تحسن علاقاتها السياسة والأقتصادية للضغط على دول حلف شمال الاطلسي لتقديم المزيد من المساعدات الأقتصادية لها [٦٩].

الخاتمة

جدد ستالين قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية مطامع روسيا القيصرية التوسعية السابقة على حساب جارته الجنوبية – تركيا– مما دفع بها إلى زيادة ربط مصيرها بالدول الغربية التي وجدت. بأنها خير ضمان لها لدرء المطامع السوفيتية وتعزيز أمنها القومي ودعمها عسكرياً واقتصادياً. لذا فإن تلك الدول، خاصة الولايات المتحدة أسرعت على تقديم مثل ذلك الدعم لتركيا التي كانت بأمس الحاجة لها من اجل ضمان مصالحها في منطقة الشرق الاوسط و الشرق الأدنى وشمال افريقيا، وبهدف حصر النفوذ الشيوعي في أوربا الشرقية.

وبعد وفاة ستالين تبنت الحكومة السوفيتية سياسة جديدة تجاه تركيا، وأعلنت عن تخليها عن مطامعها السابقة وتطبيع علاقاتها مع جارتها، بعد أن أدركت مدى الخطر الذي سيلحق بها من جراء التزامات تركيا بحلف شمال الاطلسي، كون الأخيرة أصبحت معقلاً للدفاع عن أوربا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من المناشدات السوفيتية بتطبيع العلاقات مع تركيا إلا أن حقبة الخمسينات من القرن العشرين لم تشهد تقارباً ملحوظاً بين الدولتين كون حكومة عدنان مندريس فسرت تلك السياسة بأنها تكتيكية. وإنها انتهجت سياسة خارجية أحادية المنفذ، خوفاً من تخلي الغرب عن التزاماته تجاه تركيا. إلا أن التطورات التي اعقبت الانقلاب العسكري في تركيا في ايار ١٩٦٠، ومنها تطبيق سياسة التعايش السلمي بين الكتلتين الشرقية والغربية التي اعلنها الاتحاد السوفيتي، وأزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢، وموقف الولايات المتحدة من الازمة القبرصية الأولى تجاه تركيا، شعرت حكومة الأخيرة بالحاجة إلى ممارسة سياسة خارجية جديدة من أجل أمن وسلامة الأراضي التركية والمنطقة. لذا فإنها تبنت منذ اواسط الستينات سياسة متعددة المنافذ بعد أن أدركت مدى الضرر الذي بتركيا من جراء

السياسة السابقة التي اتبعتها الحكومة التركية في عقد الخمسينات. وبضرورة اتباع سياسة اكثر مرونة تجاه الكتلتين الشرقية والغربية بعد أن اصبحت غير راضية عن معاملة الغرب لها، لذا فإنها شعرت انها بحاجة إلى مساعدات ودعم من الكتلة الشرقية، ولا سيما من الأتحاد السوفيتي. وبناء على ذلك شهدت العلاقات بينهما بعد ذلك التاريخ تحسناً كبيراً على المستويين السياسي والاقتصادي عن طريق تبادل الزيارات بين المسؤولين الكبار، التي تمخض عنها عقد العديد من الاتفاقيات التجارية. وتعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم العديد من القروض بأقل الفوائد لأقامة مشاريع صناعية كبرى في تركيا، فضلاً عن مساعدات فنية لأن تعزيز العلاقات الأقتصادية هو خير سبيل لتمتين علاقات حسن الجوار بينهما.

كما شهد عقد السبعينات تعزيزاً اكثر في العلاقات بينهما من خلال التوقيع على وثيقة هلسنكي سنة ١٩٧٢ نصت على مبادئ حسن الجوار. وإثر تدهور العلاقات التركية الأمريكية التي بلغت ذروتها عقب الإنزال التركي في الجزء الشمالي من قبرص في ١٩ تموز ١٩٧٤ عندما فرض الكونغرس الأمريكي حظراً على مد تركيا بالأسلحة الأمريكية سنة ١٩٧٦، لذا فقد عززت تركيا علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، خاصة بعد أن أدركت بأن الأخير لم يعد يشكل خطراً على سلامة امنها القومي، ومحاولة الاستفادة من ظروف الوفاق الدولي في ميدان السياسة الخارجية، حيث زار بولند اجويد موسكو في حزيران ١٩٧٨ ووقع على الوثيقة السياسة التي استندت إلى القرار النهائي لمؤتمر هلسنكي من حيث إحياء علاقات حسن الجوار والصداقة والثقة المتبادلة التي أرساها لكل من لينين وأتاتورك.

Turkish Soviet Relations ١٩٥٣-١٩٨٠

Dr. Hanna Azzo Behnan
Assist Prof., Head, Historical And Cultural Department

Abstract

This study shows the nature of Turkish – Soviet Relations for the period (١٩٥٣- ١٩٨٠), in which Soviet Union has adopted a new policy towards Turkey after the death of Stalin in ١٩٥٣, which explains his retreat about the previous ambitions in Turkey as well as normalization it's relations with Turkey , after it had known the danger of Turkey's joining the N.A.T.O.

In fact, the previous decades have witnessed assort of improvement in their relations on both political and economic aspects after Turkey has followed anew multi-aspects foreign policy.

الهوامش

(١) هادي أحمد مخلف، ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية ٣٠/٣١/٥-١/٦/١٩٨٩ ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص ١٦.

(٢) د.محمد خضير الجنابي، العلاقات التركية- السوفيتية(١٩٦٠- ١٩٧٠) ارشيف مركز الدراسات التركية، بحوث تاريخية رقم ١٥، جامعة الموصل ١٩٩٠، ص١.

(٣) D.Zgersky, U.S.S.R-Turkey: In the Spirit of Good-Neighbourship, New Times, No:٢,Moscow, January ١٩٨٥, p.٦.

(٤) توفيق حسن محمود، الخلفيات التاريخية لمضايق تركيا عبر الأتفاقيات (١٧٧٤-١٩٧٤)، ارشيف مركز الدراسات التركية ، بحوث تاريخية رقم ٤٧، جامعة صلاح الدين، أربيل ١٩٨٦-١٩٨٧ ص ٩١.

(٥) حنا عزو بهنان، العلاقات التركية – السوفيتية (١٩٣٨-١٩٥٢)، ارشيف مركز الدراسات التركية، بحوث تاريخية، رقم ٧٤، جامعة الموصل ١٩٩٦، ص ٨.

(٦) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الاول ، مكتبة دار المتنبي، بغداد ١٩٦٤، ص ٢٠٠.

(٧) اندرو مانكو، تركيا: الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، سلسلة اصدارات مركز الدراسات التركية، سلسلة رقم ٢، ارشيف مركز الدراسات التركية، بحوث مترجمة رقم ٢١، جامعة الموصل ١٩٩٢، ص ٤٠.

(٨) بهنان، المصدر السابق، ص ١٢.

(٩) علي قره عثمان اوغلو، سياسة تركيا الأمنية – التواصل والتحول – ترجمة صلاح سليم علي، مجلة أوراق تركية معاصرة، السنة الثالثة، العدد ٤، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، كانون الاول ١٩٩٠، ص ٣١.

(١٠) الأصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٢، القاهرة ١٩٧٨، ص ٩٦.

(١١) (د.ك.و) كتاب سفارة الجمهورية العراقية في انقرة المرقم س/٢/١٧٦ والمؤرخ في ١٨ حزيران ١٩٥٣، رقم الملفة ٢٧٤١، وثيقة رقم ٤٣، ص ٩٨.

(١٢) بنية الأصفهاني، المصدر نفسه، ص٩٦.

(١٣) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان ١٩٨١، ص ٣٢١.

(١٤) دويغو بازوغلو سيزر، سياسات تركيا الأمنية، دراسات استراتيجية، رقم ٣٧، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨١، ص ١٧.

(١٥) د.نبيل حيدري، تركيا – دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥- صدر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص ١٤٨.

(١٦) كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية- التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، القاهرة نيسان ١٩٧١، ص ١٢٠.

(١٧) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim Word(١٩١٧-١٩٥٨),Univ of Washington Press,U.S.A, ١٩٦٧,p.٢١٩.

(١٨) د.عوني السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية في: د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ١٩٨٨، ص ٢٣١.

(١٩) مجلة المنار، تسلسل لأهم الأحداث التاريخية ١٩٠٨-١٩٨٤، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، العدد ١٣-١٤، باريس كانون الثاني- شباط ١٩٨٦، ص ص ٤٩-٥٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢١) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٣٢٧.

(٢٢) مانكو، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٢٣) إدارة أبحاث الكونغرس، تركيا صعوبات وافاق، دراسات استراتيجية رقم ١٢، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ١٨.

(٢٤) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥، ص ص ١٧٨-١٨١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ص ١٧٨-١٨٣.

(٢٦) John Campbell, Communist Strategies in the Mediterranean in: The Conduct of Soviet Foreign Policy, ٢ndedition, New York, ١٩٨٠, p.٥٥٢.

(٢٧) الجنابي، المصدر السابق، ص ص ٣- ٤.

(٢٧) الجنابي، المصدر السابق، ص ص ٣- ٤.

(٢٨) حيدري، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢٩) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٣٠) مانكو، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣١) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص ١٩٦- ١٩٧.

(٢٨) حيدري، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢٩) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٢٨) حيدري، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢٩) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص ١٩٥-١٩٦.

(٣٠) مانكو، المصدر السابق، ص ٤٤.
(٣١) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص ١٩٦- ١٩٧.
(٣٢) الجنابي، المصدر السابق، ص ٤.
(٣٣) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٣٢٧.
(٣٤) المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية- التركية،ص ١٢٢.
(٣٥) زياد عزيز حميد الجلبي،السياسة الخارجية التركية(١٩٧٣-١٩٨٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية ١٩٨٩، ص ١٣٥.
(٣٦) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص١٩٨-١٩٩.
(٣٧) Campbell, op.cit,p.٥٥٣
(٣٨) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ص ٣٢٩-٣٣٢.
(٣٩) زياد عزيز حميد الجلبي، المصدر السابق، ص ١٣٣،٤٧.
(٤٠) كمال المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٤، القاهرة نيسان ١٩٧٦، ص ١٤٥.
(٤١) نقلاً عن: النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ص ٣٣٣ -٣٣٤.
(٤٢) الاصفهاني، المصدر السابق، ص ١٠٤.
(٤٣) الجلبي، المصدر السابق، ص ٤٨.
(٤٤) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٣٣٦.
(٤٥) الجلبي، المصدر السابق، ص ص ١٣٩ -١٤٠.
(٤٦) جريدة برافدا، تركيا: السياسة الخطرة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، العدد ٥٩، موسكو ٢٧ شباط ١٩٨٠.
(٤٧) الجلبي، المصدر السابق، ص ١٤٠.
(٤٨) جريدة برافدا، العدد السابق.
(٤٩) الجلبي، المصدر السابق، ص ١٤٠.
(٥٠) (د.ك.و.)، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في انقرة المرقم ر/٢/٢٣٨ والمؤرخ في ١٩٥٧/٩/١٦، ملفة رقم ٢٧٤٦، وثيقة رقم ٤٨، ص ١٥٣، مجلة المنار، المصدر السابق، ص ٤٩.
(٥١) يعد هذا البنك من اكبر المؤسسات المالية والأقتصادية التركية في ذلك الوقت، الذي كانت له صفة شبه رسمية بأشتراك الحكومة التركية في ميزانيته وإدارته.
(٥٢) د.ك.و، رقم الملفة ٢٧٤٦، وثيقة رقم ٤٩،٤٨، ص ص ١٥٣ -١٥٨.
(٥٣) Spector, op.cit, p,٢٢٩.

(٥٤) Geoffrey Lewis, Modern Turkey,The Garden city Press Limited, Great Britain, ١٩٧٤, p.١٥٢.

(٥٥) مجلة المنار، العدد السابق، ص ٥٠.

(٥٦) المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية – التركية، ص ١٢٠.

(٥٧) إدارة أبحاث الكونغرس، المصدر السابق، ص ١٩.

(٥٨) المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، ص ١٤٧.

(٥٩) سيزر، المصدر السابق، ص ٢١.

(٦٠) الجلبي، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٦١) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ٣٢٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٦٣) الأصفهاني، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٦٤) الجلبي، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٦٥) د.ك.و، رقم الملفة ٢٧٤٦، وثيقة رقم ٤٩، ص ١٥٧.

(٦٦) حيدري، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٦٧) سيزر، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٦٨) محمود سالم السامرائي، الأستراتيجية التركية وأثرها في علاقة تركيا الخارجية، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للدراسات التركية، ارشيف مركز الدراسات التركية، بحوث سياسية رقم ٤٢، جامعة الموصل ١٩٨٩، ص ١٠.

(٦٩) الجلبي، المصدر السابق، ص ص ١٤٢– ١٤٣.